

الجريدة الرسمية
المملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢ ذو الحجة سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٨٨ م. المجلد ٣٥٦٠

الفهرس

صفحة	
١٤٤٧	محضر الاجتماع في مجال التعاون الزراعي العراقي الاردني
١٤٥٠	تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٨٨ تعليمات معدلة لتعليمات اسس النجاح والانتاج والرسوب في المرحلتين الالزامية والثانوية ومراكز التدريب
١٤٥١	قرار صادر عن وزير الزراعة
١٤٥٣	تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ التعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج
١٤٥٨	قرار صادر عن وزير النويين
١٤٥٨	تصحيح خطأ
١٤٥٩	تصحيح خطأ

هكذا من الأهل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ الموافقة على محضر الاجتماع في مجلس التعاون الزراعي العراقي الاردني الذي تم التوقيع عليه بين البلدين في عمان بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٨٨ بشكله التالي

التعاون الزراعي العراقي الاردني محضر اجتماع

انطلاقاً من روابط الاخوة ووحدة الهدف والمصير في اطار مسيرة التعاون الشامل بين القطرين الشقيقين بقيادة سيادة الرئيس مدام حسين وجلالة الملك الحسين بن طلال ، واستجابة للتأكيد على أهمية توسيع وتعزيز التعاون الزراعي بين القطرين خلال محادثات السيد عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان ودولة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء معالي السيد كريم حسن رضا وزير الزراعة والري في الجمهورية العراقية بزيارته الى المملكة الاردنية الهاشمية على رأس وفد زراعي طلبية لدعوة من معالي السيد مروان الحمود وزير الزراعة .

وتد تشرف معالي السيد كريم حسن رضا بقبالة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد المعظم حفظه الله كما قابل معالي السيد ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم . كما قام الوفد العراقي بجولة استطلاعية لعدد من المشاريع الزراعية والاروائية ومراكز البحوث .

وقد أجرى الجانبان العراقي الاردني برئاسة معالي السيد كريم حسن رضا والاردني برئاسة معالي السيد مروان الحمود بحثاً مشتركاً عن التعاون الزراعي بين الجانبين في توسيع التعاون الزراعي بين القطرين الشقيقين ليشمل مجالات تنافس حاليًا وسيل تطويره فيما جرى البحث في توسيع التعاون الزراعي بين القطرين الشقيقين ليشمل مجالات تنافس وفي نهاية المحادثات اتفق الجانبان على ما يلي :

ولا : - استعراض مجالات التعاون القائم وسبل تطويره :

- ١ - التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والتدريب .
- لاحظ الجانبان ان الامان في هذا المجال مهم في حدود ضيقة وكان دون المستوى المطلوب وقد اتفقا على ضرورة تطويره من خلال الوسائل التالية :
- أ - دراسة إمكانية إنشاء بنك مشترك للمعلومات الزراعية والاروائية لخدمة خطط التنمية الزراعية في كلا القطرين مع إتاحة فرصة المشاركة فيه للدول العربية الشقيقة الاخرى .
- ب - تبادل الابحاث التطبيقية والمجالات العلمية والتنسيق في هذا المجال بين مراكز البحوث في كلا القطرين .
- ج - تبادل الزيارات على مستوى السدراء العامين والمستشارين (المختصين) والخبراء في المجالات الزراعية المختلفة .
- د - ايفاد عدد من المدربين للتدريب في كلا القطرين في مجالات زراعية مختلفة مثل ادارة مسالخ الدواجن - التلقيح الاصطناعي ، تربية الاسماك ، زراعة النخيل ، الزراعة المحمية ، الري ... وغير ذلك من المجالات الزراعية .

٢ - التعاون في مجال تبادل المواد الزراعية :

- أ - بيعش التفريخ :
- بالرغم من ظهور بعض المشاكل الفنية خلال تنفيذ بعض العقود المبرمة لتوريد بيضش التفريخ الى القطر العراقي فقد لاحظ الجانبان تطوراً ملحوظاً في حجم التعامل بهذه المادة ، ويرى الجانبان ان هناك إمكانية لزيادة حجم التعامل على ان يتم التنسيق لتحقيق ذلك بين الجهات المختصة في القطرين .

ب - بيعش المساندة :

- ج - جرى منذ عام ١٩٨٢ ابرام العديد من العقود لتوريد بيضش المساندة الى القطر العراقي وقد حدثت عام ١٩٨٧ بعض الصعوبات التصديرية كما لم يتم ابرام عقود جديدة عام ١٩٨٨ نظراً لقيام الجانب الاردني بامادة تنظيم خطته الانتاجية من هذه المادة .
- وقد أبدى الجانب الاردني استعداداً للاستمرار بتصدير بيضش المساندة الى القطر العراقي وحسب الكميات التي يتم الاتفاق عليها بين الجهتين المختصة في القطرين .

ج - المركبات البروتينية للدواجن والاعلاف :

لاحظ الجانبان تطوراً ايجابياً منذ عام ١٩٨٦ في مجال تصدير مركبات الاعلاف البروتينية للدواجن الى القطر العراقي ، وكذلك في مجال استيراد القطر الاردني للمواد العلفية (النخالة والشعير) من القطر العراقي .

وقد أبدى الجانب العراقي رغبته في زيادة كميات مستورداته من مركبات الاعلاف البروتينية للدواجن ورحب الجانب الاردني بطلبية هذه الرغبة من خلال الجهات المختصة في القطرين . كما أبدى الجانب الاردني رغبته في استمرار استيراد المواد العلفية (النخالة والشعير) من القطر العراقي وكذلك اقترح دراسة إمكانية استيراد كميات من التمور العراقية للاغراض العلفية . وقد رحب الجانب العراقي بذلك ووعد بدراسة الاقتراح بتسديد التمور العراقية للاغراض العلفية .

د - الادوية والاتاحات البيطرية :

لاحظ الجانبان تطوراً ايجابياً في مجال تبادل الادوية والمعدات البيطرية بين القطرين وقد اتفقا على العمل لزيادة حجم هذا التبادل من خلال الجهات المختصة في القطرين .

هـ - مستلزمات الزراعة المحمية :

لاحظ الجانبان بارتياح التعاون القائم بين المؤسسات العراقية والشركات الاردنية في مجال مستلزمات الزراعة المحمية وكذلك التعاون القائم في مجال التزود بالمستلزمات الخاصة بالري بالتنقيط وانابيب الصرف (البازل) .

وقد أبدى الجانب العراقي رغبته في توسيع التعاون في هذا المجال والاستفادة من الخبرة الاردنية ورحب الجانب الاردني بطلبية هذه الرغبة من خلال المؤسسات والشركات المختصة في كلا القطرين .

و - حركة الاغنام عبر الحدود :

اتفق الجانبان على التنسيق والتعاون لتنظيم عبور الاغنام عبر حدود القطرين وتطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالصحة الحيوانية والحجر البيطري .

١١ : اتيق التعاون المشترك المستقبلي :

- ١ - في مجال تطوير الثروة الحيوانية :
- وذلك من خلال :
 - أ - التعاون في مجال الابحاث الخاصة بالتحسين الوراثي والتغذية والرعاية الصحية .
 - ب - تسهيل استفادة المربين من السلالات المحسنة المتوفرة في كلا القطرين .
 - ج - وضع خطط مشتركة طويلة الامد لمكافحة الامراض الحيوانية بهدف الحد من انتشارها في القطرين .
 - د - تحقيق التكامل في انتاج اللقاحات والادوية البيطرية لتلبية الحاجة المحلية في القطرين وتصدير الفائض للاسواق الخارجية .
- ٢ - في مجال تطوير الانتاج النباتي :
- وذلك من خلال :
 - أ - التعاون في مجال الابحاث الخاصة بالانتاج النباتي .
 - ب - تسهيل تبادل الاصناف النباتية المحسنة المتوفرة .
 - ج - التعاون في مجال مكافحة الامات الزراعية وخاصة الجراد الصحراوي والاستفادة من خبرة وامكانيات القطر العراقي في مجال الطيران الزراعي لهذا الغرض .
 - ٢ - في مجال الري :
 - وذلك من خلال :
 - أ - التعاون وتبادل الخبرات في مجال استعمالات وتصنيع معدات ومستلزمات طرق الري الحديث .
 - ب - تبادل الخبرات في مجال اعادة استعمال المياه العادمة ومياه المالحه للاغراض الزراعية .

هكذا من أشهر

٤. في مجال المشاريع الزراعية والاروائية : —
وقد تم الاتفاق على ما يلي :

١ — التعاون والتنسيق في مجال تنفيذ المشاريع الزراعية الحدودية مثل مشروع تطوير حوض الحباد العربي وقد احيط الجانب العراقي علما بالخطوات التي تم اتخاذها في مجال تنفيذ مشروع تطوير حوض الحباد الاردني الذي يشكل جزءا من الحباد العربي .

ب — التعاون في مجال اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية المشتركة للمشاريع الزراعية والاروائية .

ج — تشجيع اقامة مشاريع اروائية مشتركة في القطرين بما في ذلك حفر الابار المائية واستصلاح الاراضي وانشاء الواحات الصحراوية

د — تشجيع اقامة مشاريع لانتاج الاسماك باستخدام الطرق الحديثة واستغلال المسطحات المائية في القطرين .

هـ — تشجيع اقامة مشاريع لتربية الانعام ونتاج الاعلاف اللازمة لذلك في القطرين .

و — التأكيد على اهمية الاسراع بتنفيذ مشروع المبيدات الحشرية من خلال الشركة العراقية الاردنية للصناعة .

ز — التأكيد على تسهيل عملية انتقال الايدي العاملة في القطاع الزراعي بين القطرين الشقيتين .

٥. في مجال حماية الطبيعة : —

اتفق الجانبان على ما يلي : —

١ — التعاون في مجال حماية الطبيعة بهدف اكلار الحيوانات البرية المهددة بالانقراض مثل بقر المها والغزلان وتبادل اعداد من الحيوانات المتوفرة في كلا القطرين .

ب — التعاون في مجال ادارة المحميات الطبيعية وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال .

٦. في مجال التسويق الزراعي : —

وقد تم الاتفاق على ما يلي : —

١ — اعطاء الاولوية لتبادل السلع الزراعية المنتجة في كلا القطرين الشقيتين وذلك تحقيقا لمبدأ التكامل الزراعي بينهما .

ب — التأكيد على اهمية التنسيق في مجال المواصلات والمقاييس (التبويس والسيطرة النوعية) المتعلقة بالمنتجات والعبوات الزراعية من خلال الجهات المعنية .

جرى التوقيع على هذا المحضر في عمان يوم الخميس ٢ ذو القعدة ١٤٠٨ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٨ ميلادي

كريم حسن رفا

وزير الزراعة والسري

الجمهورية العراقية

مروان الحمود

الملكة الاردنية الهاشمية

وزير الزراعة

تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٨٨

تعليمات معدلة لتعليمات اسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين الانزامية والثانوية ومراكز التدريب

صادرة بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ — تسمى هذه التعليمات تعليمات معدلة لتعليمات اسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين الانزامية والثانوية ومراكز التدريب لسنة ١٩٨٧، ونقرايع كل من التعليمات الاصلية رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ والتعليمات المعدلة لها رقم ٨ لسنة ١٩٨٧ ورقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ .

المادة ٢ — تعدل المادة الحادية عشرة من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بالمادة الحادية عشرة من التعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ ونصها كما يلي :

يرفع الطالب الراسب ضمن صفوف المرحلة الانزامية تربيعا لثلاثيا في اي من الحالتين التاليتين : —

١. اذا تكرر رسوبه في الصف نفسه .

٢. اذا تجاوز عدد مرات الرسوب المحددة في هذه التعليمات .

المادة ٣ — تعدل المادة الثانية عشرة من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بالمادة الثانية عشرة من التعليمات رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ ونصها كما يلي :

يفصل الطالب في اي من الحالتين التاليتين . —

١ — اذا تكرر رسوبه في اي صف من صفوف المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية .

٢ — اذا استنفذ سنوات الرسوب المسموح بها في المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة .

المادة ٤ — تطبق هذه التعليمات فقط على النتائج المدرسية للعام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ .

هكذا من المرحول

قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٨
قرار تنظيم انتاج وتداول عبوات الخضار والفواكه الطازجة
صائر بموجب الفقرة (١) من المادة ٧ من قانون
مؤسسة التسويق الزراعي رقم ١٥ لعام ١٩٨٧

- المادة ١ - يسمى هذا القرار (قرار تنظيم انتاج وتداول عبوات الخضار والفواكه الطازجة لعام ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - على كل منتج للعبوات الخاصة بتعبئة الخضار والفواكه الطازجة اعلام المؤسسة خطيا عن نوع وبواصفات الانتاج للحصول على الموافقة بذلك .
- المادة ٣ - على كل منتج لعبوات الخضار والفواكه الطازجة اعلام المؤسسة بالعلامة التجارية الخاصة بصناعته واظهار هذه العلامة على كل عبوة ينتجها بطريقة يصعب ازالته .
- المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الصناديق الخاصة بتعبئة الخضار والفواكه الطازجة الاشتراطات العامة التالية :
١. ان تكون نظيفة وخالية من اية روائح غريبة .
 ٢. ان تكون خالية من اية نتوءات او اطراف حادة .
 ٣. ان تحتوي على فتحات او منافذ للتهوية .
 ٤. ان تكون زوايا الصندوق او راسية اكثر ارتفاعا من الارتفاع المصرح به بحد ادنى لا يقل عن ٢ سم ، وذلك باستثناء العبوات الكرتونية .
 ٥. ان تكون متماسكة ومثبتة .

المادة ٥ - مقاسات العبوات :

- أ - لا يجوز انتاج وتداول العبوات الخشبية للخضار والفواكه الطازجة (الصناديق) ما لم تكن بمقاسات التالية من الخارج :
- القاعدة : ٢٧ x ٢٧ سم
الارتفاع : ١٠ ، ١٥ ، ٢٥ سم
- ب - لا يجوز انتاج وتداول عبوات البوليسترين للخضار والفواكه ما لم تكن بالمقاسات التالية من الداخل :
- القاعدة : ٢٧ x ٢٧ سم
الارتفاع : ١٠ ، ١٥ سم
- ج - لا يجوز انتاج وتداول الانداس لتعبئة الخضار والفواكه الطازجة ما لم تكن بالمقاسات التالية من الخارج :
- القاعدة : ٢٧ x ٢٠ سم
الارتفاع : ٢٠ سم

المادة ٦ - تقسم محاصيل الخضار والفواكه الطازجة لاغراض هذا القرار الى المجاميع التالية :

المجموعة الاولى : -

- وتشمل محاصيل البطاطا ، البصل ، الباذنجان ، الفلفل الحلو ، اللب ، الذرة الحلوة ، البريقال ، الليون ، الجريب فروت ، البوملي ، التفاح .
- وتعبأ المحاصيل في هذه المجموعة في :
١. عبوات خشبية ذات الارتفاع ٢٥ سم .
 ٢. عبوات بوليسترين ذات الارتفاع ١٥ سم .

المجموعة الثانية : -

- وتشمل محاصيل الخيار ، الفاصوليا ، الفول الأخضر ، البازيلاء ، اللوبيا ، الفلفل الحار ، الجزر ، الكنتينا ، المندليفا .

- وتعبأ محاصيل هذه المجموعة في العبوات التالية :

١. عبوات خشبية ذات الارتفاع ١٥ سم
٢. عبوات بوليسترين ذات الارتفاع ١٥ سم

المجموعة الثالثة : -

- وتشمل محاصيل البندورة ، الكوسا ، البابايا ، العنب ، الدراق ، المشمش ، البرقوق ، النرز ، التين ، الجوافه .

- وتعبأ محاصيل هذه المجموعة في :

١. عبوات خشبية ذات الارتفاع ١٠ سم
٢. عبوات بوليسترين ذات الارتفاع ١٠ سم

المجموعة الرابعة : -

- وتشمل محاصيل الزهرة ، المليون ، الباذنجان ، الخس ، الشمام ، البواري .

- وتعبأ محاصيل هذه المجموعة في الانداس ذات المقاس ٢٧ x ٢٠ سم من الخارج .

- المادة ٧ - يجوز تعبئة محاصيل المجموعة الاولى في العبوات الخشبية لمجموعتين الثانية والثالثة يجوز تعبئة المحاصيل في المجموعة الثانية في عبوات المجموعة الثالثة ولا يجوز العكس .

المادة ٨ - الشوالات :

- بالرغم مما ورد في المادتين ٦ و ٥ من هذا القرار يجوز تعبئة البطاطا والبصل في شوالات لا يزيد استيعابها على ٢٥ كغم .

- المادة ٩ - على مصدري الخضار والفواكه الطازجة اظهار اسم المصدر وعلامة تجارية ووع الانتاج بشكل واضح على كل عبوة مستعدة .

- المادة ١٠ - على مستوردي المواد الأولية الخاصة بصناعة عبوات الخضار والفواكه الطازجة الحصول على تسمية مسبقة من مؤسسة التسويق الزراعي لتقديمها للجهات المعنية .

- المادة ١١ - لا يجوز اقامة مصانع عبوات للخضار والفواكه الطازجة الا بعد الحصول على تسمية من مؤسسة التسويق الزراعي لتقديمها للجهات المعنية .

- المادة ١٢ - يستثنى من احكام هذا القرار عبوات الخضار والفواكه الطازجة الموردة للمصانع ومحطات التدريج والتعبئة .

- المادة ١٣ - للمدير العام اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار .

- المادة ١٤ - كل من يخالف احكام هذا القرار والتعليمات الصادرة بموجبية تتخذ بحقه العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون مؤسسة التسويق الزراعي رقم ١٥ لعام ١٩٨٧ .

رئيس مجلس الادارة
وزير الزراعة
مروان الحمود

هكذا من المأهول

تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٨

التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج

صادرة من مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بمقتضى المادة ٤٣
من نظام الأوقاف رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعدلة بموجب النظمين رقم ١٨، ١١ لسنة ١٩٨٨ . (١)

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (التعليمات الإدارية والمالية لشؤون الحج لسنة ١٩٨٨) ويعمل بها من تاريخ
١٩٨٨/٦/١٢ .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارة التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	:	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الوزير	:	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
المجلس	:	مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الأمين العام	:	الأمين العام للوزارة
اللجنة	:	لجنة شؤون الحج
البعثة	:	بعثة الحج التي توندها الوزارة للإشراف على شؤون الحجاج في الديار المقدسة وأرشادهم .
رئيس البعثات	:	هو من يتم تسميته رئيسا لبعثات الحج بقرار من مجلس الوزراء .
رئيس البعثة	:	هو من يتم تسميته رئيسا لأحدى البعثات الموقدة للعمل في موسم الحج بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣ - ١ - يتم اختيار أفراد البعثة من موظفي الوزارة ويشتراط توفر الشروط العامة التالية في كل واحد منهم :

- ١ - أن يكون موظفا في ملك الوزارة موزى على عمله فيها سنتان على الأقل حتى الأول من شوال
- ٢ - أن لا يكون قد أوقعت بحقه عقوبة حسم من الراتب لمدة سبعة أيام فما فوق مجتمعة
أو متفرقة أو أي عقوبة أشد خلال عام حتى ١ شوال من سنة الاختيار .
- ٣ - أن يكون قادرا على أداء مهمته من الناحية الجسدية والصحية .
- ٤ - أن لا يكون قد صدر بحقه قرار حسم من الذم على حساب في البعثة .
- ٥ - أن لا يكون قد خرج مع البعثة في العام السابقين .

ب - تتألف البعثة من الفئات التالية :

- ١ - أعضاء البعثة :
ويشتراط في عضو البعثة بالإضافة إلى الشروط العامة السابقة أن يكون بوظيفته يساعد
للأمين العام أو بوظيفة مدير أو ماعداها أو أن لا تقل درجته عن الرابع أو ما يعادلها
في الراتب الأساسي .
- ٢ - المساعدين :

ويشتراط في المساعد بالإضافة إلى الشروط العامة السابقة :
أن يشغل وظيفة إدارية أو فنية .
ويجوز تكليف المساعد الذي يحمل مؤهلا شرعيا بأرشاد الحجاج بالإضافة إلى عمله
الذي يكلف به في الموسم .

(١) آخر مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية هذه التعليمات بقراره رقم (٢) في جلسته رقم (٩) تاريخ
١٩٨٨/٦/١٢ .

٣ - المرشدين :-

يشتراط في المرشد بالإضافة إلى الشروط العامة السابقة أن يحمل الشهادة الجامعية
الأولى في الشريعة الإسلامية أو دبلوم كلية العلوم الإسلامية أو شهادة مرتكز تاهل
الأئمة والوعاظ ويعمل بوظيفة إمام وواعظ أو مدرس في الكليات والمدارس الشرعية
التابعة للوزارة .

ويتم عند عدم توافر العدد الكافي من المرشدين المؤهلين اختيار الأئمة نائبي الأهلية لدى
لجان توجيه الجهات لمصلحة الأرشاد .
ويجوز تكليف المرشد بالقيام بأي أعمال إدارية تطلب منه في المواسم بالإضافة إلى مهمته
الإرشاد التي يكلف بها .

٤ - الخدمات :-

وتشمل السواكين، الطهارة وساعدهم والمراسلين والخدم والعمال والخصراس وأي
وظائف مماثلة . ويشتراط حين يخرج من موظفي الخدمات الشروط العامة السابقة
ويستثنى السواكين من الشرط الخامس منه بحيث يراعى اختيارهم الحاجتهم لحاجة العمل
مع مراعاة الشروط العامة السابقة .

المادة ٤ - يحدد عدد أفراد البعثة الإدارية على النحو التالي :-

- ١ - عضو بعثة لكل ٨٠٠ - ١٠٠٠ حاج .
- ب - مساعد أو مرشد لكل ٨٠ - ١٠٠ حاج
- ج - موظفي الخدمات حسب الحاجة .

المادة ٥ - مع مراعاة العدالة والخبرة والكفاءة يتم تشكيل البعثة على النحو التالي :

- ١ - تنسب اللجنة للوزير أسماء أعضاء البعثة من موظفي الوزارة الذين تنطبق عليهم الشروط
المبينة في هذه التعليمات لاستصدار موافقة مجلس الوزراء عليها .
- ب - تنسب اللجنة للوزير أسماء المساعدين والمرشدين وموظفي الخدمات الذين تنطبق عليهم الشروط
المبينة في هذه التعليمات من موظفي الوزارة للموافقة عليها .
- ج - للوزير بناء على تنسب اللجنة إبتدائي موظف مع البعثة من لا تنطبق عليه أسس الاختيار
المبينة في هذه التعليمات إذا كان خروجه مع البعثة ضروريا .

المادة ٦ - تشكل لجان مدن الحجاج والاستراحات ومراكز الحدود من الموظفين العاملين في ملك الوزارة بقرار من
الوزير بناء على تنسب اللجنة ويراعى في اختيارهم الكفاءة والخبرة والعدالة بين الموظفين .

المادة ٧ - يتم تكليف الموظفين بالعمل في شؤون الحج أثناء الدوام الرسمي وخارجه بقرار من الأمين العام
بناء على تنسب مدير الحج مع مراعاة العدالة بين الموظفين وعدم تعطيل أعمال الوزارة .

المادة ٨ - ١ - في حالة نقص أحد العاملين في شؤون الحج في مسؤولياته داخل المملكة أو خارجها توقع
بحقه العقوبات التالية مجتمعة أو منفردة .

- ١ - الحرمان من الذهاب مع البعثة أو العمل في المراكز وأعمال الحج لموسم أو أكثر .
- ٢ - الحرمان من جزء من المكافأة المستحقة .
- ٣ - إيقاف إحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية حسب الأصول المرعية .
- ب - يتم فرض أي من العقوبات في البندين ١ - ٢ من الفقرة (١) بقرار من الوزير بناء على تنسب
من رئيس البعثة أو اللجنة .
- ج - لرئيس بعثات الحج فرض أي من العقوبات المنصوص عليها في البندين ٢ - ٣ من الفقرة (١)
من هذه المادة .
- د - لرئيس البعثة فرض العقوبة المنصوص عليها في البند ٢ من الفقرة (١) من هذه المادة على أن لا
تتجاوز مكافأة ليلتين .

هكذا من الأهل

المادة ٩ - يراعى عند اختيار اعضاء اللجان الموفدة للتحضير للحج ما يلي :-

١ - ١ - الشروط الواجب توافرها في كل عضو من اعضاء اللجان :

١. أن يكون من موظفي الوزارة .
٢. أن لا تقل خدمته في ملك الوزارة عن خمس سنوات .
٣. أن تكون لديه الكفاءة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية للقيام بالمهمة المطلوبة .
٤. أن لا يكون قد خرج في مثل هذه المهمة في آخر سنتين سابقتين .

ب - يجوز استثناء أي موظف من الشروط الواردة في الفقرة اعلاه على أن يكون خروجه في هذه المهمة ضروريا .

ج - يشترط في كل لجنة أحد موظفي مديرية الحج حيثما يكون ذلك ضروريا .

د - لا تشمل هذه الشروط الامين العام ومساعديه ومدير الحج والمستشار لشؤون الحج في التنصلية الأردنية بجدة .

٢ - اجراءات تشكيل اللجان :

١ - تحديد لجنة شؤون الحج العدد اللازم من الموظفين لكل مهمة مع مراعاة حجم العمل وطبيعته .

٢ - تنسب اللجنة الى الوزير اسماء اعضاء كل لجنة من الموظفين الذين تتوافر فيهم الشروط السابقة مع مراعاة العدالة والاولوية عند الاختيار وتمثيل مديرية الحج في تلك اللجان .

٣ - يصدر الوزير قراره بتشكيل اللجنة ويحدد فيه رئيسها والواجبات المنوطة بها .

٣ - المكافآت ومدة السفر :-

١ - يصرف لكل عضو من اعضاء اللجنة مكافأة لقاء المهمة التي توكل اليه خارج المملكة بنسبة ٧٠٪ من علاوات السفر التي يستحقها عن كل ليلة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او أي نظام يحل محله .

٢ - يعامل رئيس اللجنة المسمى بمعالجة رئيس الوفد وفق ما ينص عليه نظام الانتقال والسفر المعمول به لغايات احتساب المكافأة التي يستحقها بموجب البند ١ السابق .

٣ - يكون الحد الاعلى لليالي التي يقضيها اللجنة خارج المملكة عشر ليال .

٤ - يحدد الوزير المدة التي تراها كافية لانجاز المهام المطلوبة من اللجنة ضمن الحد الاعلى الوارد في البند السابق .

المادة ١٠ - ١ - يصرف لكل عضو من اعضاء البعثة المتصوص عليهم في المادة ٣ من هذه التعليمات مكافأة تعادل ٥٠٪ من علاوات السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او أي نظام يحل محله .

ب - يعامل رئيس البعثة المسمى بمعالجة رئيس وفد لغايات احتساب المكافأة التي يستحقها حسب الفقرة (ا) السابقة .

ج - يكون الحد الاعلى لليالي التي يقضيها افراد البعثة على اختلاف ثنائتهم خارج المملكة ٢٥ ليلة .

المادة ١١ - يصرف لكل عضو من اعضاء لجنة شؤون الحج مكافأة قدرها ٥ دناتير عن كل جلسة يحضرها على أن لا يتجاوز مجموع المكافأة للسنة الواحدة مبلغ ٥٠٠ دينار تحسب من تاريخ تشكيلها .

المادة ١٢ - ١ - يصرف لكل عضو من اعضاء لجان بدن الحجاج والاستراحات ومراكز الحدود الذين ينتدبون للعمل فيها اثناء الموسم مكافأة تعادل علاوة السفر التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به او أي نظام يحل محله من كل يوم عمل على أن لا يقل عمل الغنص من ثمانين ساعة يوميا عدا ساعات السدوم الرسمي .

ب - إذا كان مركز عمل عضو اللجنة في المكان الذي تقع فيها مدينة الحجاج أو الاستراحة أو مركز الحدود لا تصرف له مكافأة عن ساعات العمل الإضافي حسب نص المادة ١٥ من هذه التعليمات ويستثنى مدير المركز من الحد الاعلى لساعات العمل الإضافي ويكون الحد الاعلى للمكافأة علاوة السفر المستحقة عن الليلة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به .

المادة ١٣ - يصرف لاعضاء اللجان الموفدة للتحضير للحج وافراد بعثات الحج سلفة ٥٠٪ من المكافأة قبل السفر ولا يصرف المبلغ المتبقي الا بعد تقديم التقريرين رئيس البعثة أو اللجنة الموفدة .

المادة ١٤ - إذا كلف أي موظف بعمل يتعلق بشؤون الحج في الميدان فتصرف له مكافأة عن ساعات العمل الإضافي بمعدل مكافأة ساعة ونصف عن كل ساعة عمل اضافية حسب المادة ١٥ من هذه التعليمات وعلى أن لا تتجاوز ساعات العمل الإضافي التي تحسب عنها المكافأة عن ست ساعات يوميا ، أما ايام الجمع والعمل الرسمية فيكون الحد الاعلى للمكافأة علاوة السفر المستحقة عن الليلة بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به .

المادة ١٥ - يصرف للموظف المكلف بالعمل في شؤون الحج بموجب كتاب رسمي عن عمله الانشائي خارج اوقات الدوام الرسمي مكافأة عن كل ساعة حسب ما هو مبين ادناه على أن لا تزيد ساعات العمل الانشائية التي تعطى عنها المكافأة في اليوم الواحد عن ثمانين ساعة باستثناء ايام الجمع والعمل الرسمية فيكون الحد الاعلى ربع عشرة ساعة وبجوز زيادة الحد الاعلى عند الضرور بقرار من الامين العام :-

- | | |
|---|----------|
| ١. الفئة العليا | ٩٠٠ فلس |
| ٢. الفئة الاولى | ٨٠٠ فلس |
| ٣. الموظفون بالدرجة الاولى والثامنة والثالثة من الفئتين الثانية والثالثة : | ٧٥٠ فلس |
| ٤. الموظفون من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من الفئتين الثانية والثالثة | ٧٠٠ فلس |
| ٥. الموظفون من الدرجة الثانية والسادسة والعاشر من الفئتين الثانية والثالثة | ٦٥٠ فلسا |
| ٦. السواقون | ٦٠٠ فلس |
| ٧. المراسلون | ٥٥٠ فلسا |
| ٨. يعامل الموظفون من الفئة الرابعة حسب رواتبهم الاساسية مقارنة برواتب الدرجات الواردة في القنود السابقة . | |

المادة ١٦ - للوزير بناء على نصيب اللجنة صرف مكافأة لموظفي الوزارة الذين يكفون باعمال سعلق بخدمة الحجاج ممن لم تنطبق عليهم هذه التعليمات .

المادة ١٧ - للوزير بناء على نصيب اللجنة صرف مكافأة لموظفي الدوائر الرسمية او غيرها الذين يقومون بخدمة الحجاج وانجاز معاملاتهم .

المادة ١٨ - يعامل افراد البعثتين الطبية والاعلامية التي يقرر مجلس الوزراء ايجادها لخدمة الحجاج ، معاملة افراد البعثة الادارية من حيث المكافآت وذلك في حانة عدم صرف أي مكافآت او علاوات سفر من أي جهة

المادة ١٩ - يتفق من حساب شؤون الحج على الابور المتعلقة بالحج على النحو التالي :

١. المبالغ التي لا تتجاوز ١٠٠٠ دينار بقرار من الامين العام للوزارة .
٢. المبالغ التي تزيد على ١٠٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠٠ دينار بقرار من الوزير .
٣. المبالغ التي تزيد على ٥٠٠٠ دينار بقرار من المجلس .
٤. المكافآت والسلفات المستحقة وفق هذه التعليمات تصرف بقرار من الامين العام مهما بلغت قيمتها .

المادة ٢٠ - للاميين العام صرف سلفة مالية لا تتجاوز الدينار لتغطية أي نفقات تتعلق بشؤون الحج على أن يحدد في قرار الصرف اوجه الانفاق ويتم تصديدها حسب الأصول .

المادة ٢١ - ١ - توقع مستندات الصرف من حساب شؤون الحج من الامين العام للوزارة والمدير المالي وحاسب شؤون الحج .

ب - يعتمد الوزير الموظفين المفوضين بالتوقيع على التحاويل الصادرة على حسابات شؤون الحج لدى البنوك ، داخل المملكة وفي المملكة العربية السعودية مع مراعاة احكام النظام المالي .

المادة ٢٢ - تراعى في عمليات شراء اللوازم الخاصة بشؤون الحج داخل المملكة احكام نظام اللوازم المعمول به .

هكذا من الأهل

المادة ٢٣- يتم شراء اللوازم واللائق الضروري لعمال بيعة الحج الاردنية في الديار المقدسة وفق الصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من رئيس البيعة .
- أ - اذا كانت قيمة اللوازم واللائق لا تتجاوز مائة دينار بالطريقة التي يراها مناسبة .
- ب - اذا كانت قيمة اللوازم واللائق التي لا تتجاوز الف دينار عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .
- ٢- بقرار من رئيس بعثات الحج :
- أ - اذا كانت قيمة اللوازم واللائق تزيد على الف دينار وذلك عن طريق لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية .
- ٣- للوزير بناء على تنسيب اللجنة ايفاد لجنة لشراء اي لوازم ولائق لراكن البيعة في الديار المقدسة عند الضرورة .

المادة ٢٤- يتم شطب واتلاف اللوازم الخاصة بالبيعة في الديار المقدسة بقرار من الامين العام بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة موظفين يشكلها لهذه الغاية مع مراعاة احكام نظام اللوازم .

المادة ٢٥- يتم اعتماد احد البنوك لشراء الرىسات السعدية اللازمة لتغطية النفقات المطلوبة من الحاج ولتغطية نفقات البيعة في الديار المقدسة بقرار من المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٢٦- ١- تضع اللجنة وصفا لمهام واعمال جميع العاملين في موسم الحج داخل المملكة وخارجها وبما يضمن اداء الجميع لواجبهم في خدمة الحاج وتسهيل مهامهم ورعاية شؤونهم على ان يعاد النظر فيها سنويا في ضوء ما يستجد .

ب- تبلغ هذه المهام والاعمال الى جميع العاملين في شؤون الحج كل حسب طبيعة عمله عند تكليفه بالعمل .

ج- يتم مقد اجناعات خاصة بالموظفين المرافقين لقوافل الحاج قبل السفر لتبيان مهام اعمالهم خلال الموسم .

المادة ٢٧- تعد مديرية الحج النماذج والسجلات التي تضبط عمل كل موظف في اعمال الحج وتضمن المتابعة الدقيقة لانجاز الاعمال المطلوبة واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق المقصرين حسب الاصول .

المادة ٢٨- اذا طرأت اي حالة لم تملجها هذه التعليمات فتعرض على اللجنة وترفع اللجنة تسياتها الى الوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٨

استنادا الى الصلاحيات المخولة الي بموجب المادة ١٤ من نظام التتوين رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ اقرر ما يلي :-

- ١- يحدد سعر بيع الشراب الطبيعي المنتج محليا والجارى للترب قورا بعبوات بلاستيكية بقوات بخلاف المتتوين سهل الفتح وفي جميع انحاء المملكة كما يلي :

العبوة	السعة	السعر للمستهلك
بلاستيكية بقوات بغطاء المتتوين سهل الفتح	٢٥٠ ملاتر	١٠٠ فلس

٢- على المتتوين وضع اسعار البيع للمستهلك على شكل عبوة بالعملة الاردنية وبشكلا واضح محورا دون اي القياس أو غشوض .

٣- يتم التتوين بحسب المواصفات المتتوين السورية والاراسات والمتتوين في وزارة الصناعة والتجارة .

٤- يمنع طرح اي عبوات او احجام جديدة مالم ينسب سعارها بحدده من قبل وزارة التتوين .

٥- يعتبر هذا القرار ساري المفعول اعتبارا من ١٩٨٨/٧/١ .

٦- كل من يخالف هذا القرار يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في النظام المشار اليه اعلاه .

وزير التتوين

حمدي الطباع

تصحيح خطأ

وقع الخطأ المطبعي المبين بادناه في البطر الاخر من الصفحة ١٣٢٥ من عدد الجريدة الرسمية ٢٥٥٧ الصادر بتاريخ ٢ تموز ١٩٨٨ والمتعلق بنظام الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، والصواب هو كما يلي :

الخطأ	الصواب
وزير الصناعة والتجارة والتتوين	وزير الصناعة والتجارة والتتوين
رجائي الدجاني	حمدي الطباع

هكذا من المأهول